

Distr.: General
12 February 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15:00

الرئيس: السيد غيرا سانسونيتي (نائب الرئيس) (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

البند 87 من جدول الأعمال: تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

23-20372 (A)



المتاحة للترجمة والنشر. وينبغي تحديث ممارسات نشر المعاهدات، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بنشر المعلومات عن المعاهدات المسجلة، وإن كان ينبغي الموازنة بين الدعوات إلى الحد من الأعمال المتراكمة والحاجة إلى احترام تعدد اللغات كقيمة أساسية من قيم المنظمة.

4 - وتابعت تقول إن الجماعة تنثي على قسم المعاهدات لتصريف المهام الموكلة إلى الأمين العام بوصفه الوديع لأكثر من 600 صك متعدد الأطراف. ويتطلب تعزيز تعدد اللغات المشاركة والالتزام النشطين من جانب جميع أصحاب المصلحة، وتحمل الجهات الوديعة للمعاهدات المتعددة الأطراف المسؤولية عن إعداد نصوص المعاهدات بأي لغات إضافية حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمين العام أن يضاعف جهوده الرامية إلى ضمان التكافؤ التام بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

5 - واستطردت تقول إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشجع جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات قسم المعاهدات على دعم المناقشة المواضيعية بشأن البند الحالي من جدول الأعمال، مما يتيح للدول فرصة للتفكير في كيفية تعزيز المشاركة والشفافية على نطاق أوسع ضمن الإطار التعاهدي الدولي، مما يساعد على تعزيز سيادة القانون والنظام المتعدد الأطراف.

6 - السيد بيث - فيشولم (الدانمرك): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقال إن الجهات الوديعة للمعاهدات المتعددة الأطراف تؤدي دورا هاما في عمل الإطار التعاهدي الدولي، وهي أساسية في تسجيل الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات المتعددة الأطراف وإبلاغها. وبلدان الشمال الأوروبي هي الجهات الوديعة لعدد من المعاهدات المتعددة الأطراف، ولا سيما المعاهدات التي تتعلق بهذه البلدان. ويقدم الأمين العام مثالا تحتذي به جميع الجهات الوديعة، بسبل منها التوجيهات الهامة الواردة في موجز ممارسة الأمين العام بوصفه الوديع للمعاهدات المتعددة الأطراف.

7 - وأعربت عن ترحيب بلدان الشمال الأوروبي بالتعديلات التي أدخلت في عامي 2018 و 2021 على نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي ساعدت على تبسيط عملية تسجيل المعاهدات ونشرها، وموائمة هذا النظام مع التطورات الجديدة في ممارسة التسجيل. ومن المفيد أيضا الاعتراف بدور الجهات الوديعة في تسجيل المعاهدات في إطار النظام. غير أنه ينبغي النظر في زيادة استخدام الأساليب الإلكترونية الحديثة في عملية التسجيل والنشر،

نظرا لغياب السيد تشينداوونغسي (تايلند)، تولى السيد غير سانسونيتي (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 87 من جدول الأعمال: تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

1 - السيدة مارك (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقالت إن الجماعة ترحب بقرار تعديل نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 120/76. وينبغي أن يظل هذا النظام مفيدا ومناسبا ومستكملا لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجبه. وتساعد التعديلات على تحديث عملية تسجيل المعاهدات ونشرها. وهي تشمل الإنز بتقديم نسخة مصدقة من المعاهدة، إما في شكل إلكتروني أو مطبوع، ووقف التحديثات الشهرية المتعلقة بالمعاهدات الواردة للتسجيل، لأن هذه المعلومات متاحة بالفعل على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة.

2 - ومضت تقول إن الجماعة ترحب بالفرصة التي أتحت لإجراء مناقشة مخصصة لأفضل ممارسات الجهات الوديعة والمعاهدات المتعددة الأطراف، وتشير إلى الوظائف الهامة التي تضطلع بها الجهات الوديعة في حفظ النصوص الأصلية للمعاهدات، وإعداد نسخ مصدقة من هذه النصوص، وتلقي التوقيعات والصكوك والإخطارات والرسائل المتصلة بها. ويسند القانون التعاهدي الدولي دورا غير سياسي إلى الجهات الوديعة، التي يطلب منها بالتالي التصرف بنزاهة في أداء وظائفها. وتقع سلطة ممارسة الرقابة الموضوعية على الصكوك المقدمة إلى الجهات الوديعة بشكل حصري على عاتق الدول الأطراف.

3 - وأردفت قائلة إن هناك اختلالا جغرافيا في تسجيل المعاهدات بموجب المادة 102 من الميثاق على نحو ما لاحظ الأمين العام في تقريره الأخير بشأن البند الحالي من جدول الأعمال (A/75/136). وفي هذا الصدد، يمكن لتبسيط عملية تسجيل المعاهدات وزيادة استخدام الموارد الإلكترونية أن يسهما إسهاما كبيرا في التغلب على أوجه القصور هذه. ومع ذلك، رغم السرعة التي تتاح بها نصوص المعاهدات المسجلة ذات الحجية على شبكة الإنترنت عن طريق قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات، يوجد حاليا قدر كبير من الأعمال المتراكمة في نشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (United Nations Treaty Series)، نتيجة محدودة الموارد

التعديل الخامس في نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي المتمثل في أفضل ممارسات الجهات الودية للمعاهدات المتعددة الأطراف، تعرب الوفود الثلاثة عن اعتقادها بأن الممارسة الجيدة للجهات الودية أساسية للحفاظ على الإطار التعاهدي الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد. ووظائف الوديع، ولا سيما عملاً بالمعاهدات المتعددة الأطراف، أساسية لضمان شفافية القانون الدولي وإمكانية الوصول إليه. وفي هذا الصدد، تشكر الوفود الثلاثة مكتب الشؤون القانونية على عمله في تأدية مهام الأمين العام بصفته جهة وديعة وعلى المساعدة التي يقدمها إلى الجهات الودية الأخرى.

13 - ومضت تقول إن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، ولا سيما مادتها 76 و 80 اللتان توفران الأساس التي ترتكز عليه وظائف الجهات الودية للمعاهدات، تؤدي دوراً أساسياً في ضمان اليقين والاستقرار في الممارسات التعاهدية الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بممارسة الوديع. وينبغي أن تظل جميع الجهات الودية تسترشد بالواجب المنصوص عليه في الفقرة 2 من المادة 76 من الاتفاقية المتمثل في التصرف بنزاهة في الوفاء بالتزاماتها، وهو أمر لا بد منه لضمان تنفيذ جميع المعاهدات المتعددة الأطراف وإدارتها بكفاءة.

14 - وأردفت تقول إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تقوم بدور الوديع لمعاهدات متعددة. ويتسم الاتصال والنشر الفعالان بأهمية أساسية في الاضطلاع بمهام الوديع. ويفيد الإسراع في تقديم إشعارات الوديع إلى جميع الأطراف في المعاهدة في الحفاظ على الشفافية والدقة في إدارة المعاهدات المتعددة الأطراف وتعزيزهما. وعلاوة على ذلك، فإن تسجيل ونشر كل معاهدة يعزز إمكانية الوصول إلى القانون الدولي. وينبغي أن يكون السعي إلى تحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في إمكانية الوصول والشفافية في صميم المناقشات المتعلقة بموضوع أفضل ممارسات الوديع.

15 - وتابعت قائلة إن الوفود الثلاثة تكرر الإعراب عن دعمها للجهود الجماعية الجارية لتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتوطيده، وتشكر الوفود التي تضطلع بمسؤوليات هامة كجهات وديعة للمعاهدات.

16 - السيد خنغ (سنغافورة): قال إن وفد بلده يشكر قسم المعاهدات على عمله في تعزيز الممارسات التعاهدية الجيدة التي تنتهجها الدول الأعضاء وفي تحديد سمات المعاهدات المتعددة الأطراف لتوقيعها والتصديق عليها والانضمام إليها في مناسبة توقيع وإيداع المعاهدات لعام 2023. ويأتي الموضوع الفرعي "أفضل ممارسات الجهات الودية

وسيكون إجراء مزيد من المناقشات بشأن نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات موضع ترحيب.

8 - السيد مينيرو (الأرجنتين): تكلم أيضاً باسم إيطاليا والبرازيل وسنغافورة والنمسا، فقال إن وجود إطار تعاهدي دولي قوي يوفر دعماً حاسماً لسيادة القانون والنظام المتعدد الأطراف القائم على القانون الدولي. وقد أضيف البند الحالي إلى جدول أعمال الجمعية العامة بغية إجراء استعراض طال انتظاره لنظام إعمال المادة 102 من الميثاق، وتشجيع تبادل الآراء بين الدول الأعضاء بشأن ممارسة وضع المعاهدات وتحديد الاتجاهات وتقاسم أفضل الممارسات في مجال وضع المعاهدات.

9 - ومضى يقول إن الأرجنتين وإيطاليا والبرازيل وسنغافورة والنمسا تقر بأن الأمين العام قد بذل جهداً كبيراً لتحديث دور الوديع التقليدي وتوسيع نطاقه، مع المساعدة أيضاً في تعزيز الإطار التعاهدي الدولي. غير أنه من المؤسف أن حلقات العمل بشأن قانون المعاهدات وممارساتها على الصعيدين الوطني والإقليمي لم تنظم منذ عام 2016. وينبغي للدول أن تنظر في تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري المنشأ لتمويل حلقات العمل هذه.

10 - وأردف قائلاً إن الأرجنتين وإيطاليا والبرازيل وسنغافورة والنمسا تسلم أيضاً بأهمية موجز ممارسة الأمين العام بوصفه الوديع للمعاهدات المتعددة الأطراف كمصدر لتقديم المشورة والتوجيه للدول الأعضاء، ولكن ينبغي تحديث هذا الموجز ليعكس التطورات والممارسات الجديدة. وينبغي للدول الأعضاء أن تجري مناقشات بغية تعبئة الأموال اللازمة لتمكين الأمانة العامة من الاضطلاع بتلك المهمة.

11 - وأعرب عن شكر الوفود الخمسة لموظفي قسم المعاهدات على ما يضطلعون به من عمل شاق في الإشراف على تنفيذ المادة 102 من الميثاق، وعلى ما يقدمونه من المساعدة للدول الأعضاء. إذ تساعد جهودهم على دعم الشفافية في العلاقات الدولية واليقين القانوني في القانون الدولي، وتساهم في إعلاء سيادة القانون على الصعيد الدولي. وتشكر الوفود الخمسة أيضاً كلا من قسم المعاهدات وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على عملهما من أجل الحد من الأعمال المتراكمة في ترجمة المعاهدات ونشرها، وتشجعهما على مواصلة بذل تلك الجهود.

12 - السيدة جانا (نيوزيلندا): تكلمت أيضاً باسم أستراليا وكندا، فقالت إن الوفود الثلاثة يسرها أن ترى أن عمل اللجنة قد أسفر عن

التي تقوم بدور الجهات الوديعية على النظر في استخدام مثل هذا النظام، مع القيام أيضا بتعهد موقع شبكي محدث يتيح معلومات عن الحالة علانية للموقعين والأطراف. وينبغي للدول الأطراف في المعاهدات المتعددة الأطراف أيضا أن تستخدم النظم الإلكترونية للإشعارات الصادرة عن الوديع عن طريق الاشتراك في نظام تلقي المعلومات عن الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات من الجهات الوديعية. ونتيجة هذه النظم للدول أن تتلقى معلومات مصممة خصيصا في الوقت المناسب. وتأمل الولايات المتحدة في التوسع المستمر في النظم الإلكترونية لإشعارات الصادرة عن الوديع واستخدامها، مما يعكس أفضل ممارسات الوديع.

21 - السيدة راث (سويسرا): قالت إن بلدها هو الوديع لما يقرب من 80 معاهدة متعددة الأطراف، وترى أن واجبات الوديع تُخزن في مفهومي إمكانية الوصول والنزاهة. ولضمان إمكانية الوصول، يسجل الوديع السويسري جميع المعاهدات المودعة لديه، وينشرها على موقعه على الإنترنت. وترج جميع المعلومات ذات الصلة بكل معاهدة، مثل النص الأصلي، وقائمة الموقعين والأطراف، وتفاصيل التحفظات والإعلانات والإخطارات. وتؤيد سويسرا أي مبادرة تشجع الجهات الوديعية الأخرى على تيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالمعاهدات المتعددة الأطراف.

22 - وفيما يتعلق بالالتزام بالنزاهة، المشار إليه في الفقرة 2 من المادة 76 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، مضت تقول إنه يجب على الجهات الوديعية أن تمارس وظائفها بصورة مستقلة، دون المساس بالحقوق الفردية للأطراف أو الكيانات المهمة بأن تصبح أطرافا. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي للوديع أن يمارس رقابة موضوعية على الصكوك المعروضة عليه. ومن ثم، فإن النظر في المقبولية الموضوعية للتحفظات على معاهدة ما يندرج ضمن الاختصاص الحصري للدول الأطراف. وعلاوة على ذلك، يجب على الدولة الوديع أن تميز بوضوح دورها كوديع عن دورها كدولة طرف؛ ويمكن أن يعهد بكلتا هاتين المهمتين إلى وحدتين تنظيميتين مختلفتين، كما هو الحال في سويسرا.

23 - السيد إفسينكو (بيلاروس): قال إن المعاهدات الدولية هي من بين أهم الصكوك لضمان السلام والأمن الدوليين، مع قيامها بتعزيز سيادة القانون وتوطيده في الوقت نفسه. وتؤيد بيلاروس تأييدا تاما المناسبات الدولية لتوقيع وإيداع المعاهدات التي تنظمها الأمانة العامة، والتي تهدف إلى توسيع إطار القانون التعاهدي الدولي. ويساهم تنظيم

للمعاهدات المتعددة الأطراف في الوقت المناسب، لأنه يستند إلى عمل اللجنة من أجل استعراض وتعديل نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. وتعكس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في إطار البند الحالي من جدول الأعمال الممارسات الفضلى والطموحة على حد سواء، بما في ذلك وضع نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات.

17 - ومضى يقول إن من أفضل ممارسات الجهات الوديعية استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية وزيادة الفعالية في الاضطلاع بالمهام والاستفادة من التكنولوجيا أمر بالغ الأهمية، لا سيما في إدارة الحجم الهائل للمعاهدات التي يتعهد بها الأمين العام. ويتعهد قسم المعاهدات صفحة شبكية شاملة ومجانية ومتاحة للجمهور مزودة بأدوات بحث متقدمة لاسترجاع المعلومات بسهولة. وأعرب عن سرور وفد بلده للإبلاغ عن أنه تلقى ردود فعل إيجابية من الزملاء في العاصمة بشأن دور وظيفة البحث والتفاعل في قاعدة بيانات معاهدات الأمم المتحدة في تسهيل البحث عن المعاهدات والاطلاع على نصوصها.

18 - وأردف قائلا إن الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يعد وديعا رئيسيا في السياق الإقليمي لسنغافورة، حيث يعمل وديعا لمختلف المعاهدات المتعددة الأطراف التي لا تشمل الدول العشر الأعضاء في الرابطة فحسب، بل تشمل أصحاب المصلحة الخارجيين أيضا. وتستخدم أمانة الرابطة التكنولوجية أيضا في أداء واجباتها، مما يجعل جميع صكوك الرابطة متاحة للجمهور على الإنترنت مجانا وفي شكل يسهل استعماله.

19 - وفي حين لا تتمتع الدول الأعضاء جميعها بالخبرة في كونها جهة وديعة، فإن الدول التي تستخدم أو قد تستخدم خدمات الجهات الوديعية يمكن أن تساهم مع ذلك في كفاءة وفعالية هذه الخدمات. وفي حالة الأمم المتحدة، على سبيل المثال، يمكن توفير ترجمات على سبيل المجاملة للاتفاقات بلغة واحدة على الأقل من اللغات الرسمية للمنظمة من أجل تيسير عمليتي التسجيل والنشر. وستكون وجهات نظر المستعملين قيمة للغاية في مساعدة الجهات الوديعية على تطوير أفضل الممارسات الجديدة أو تعزيز أفضل ممارساتها الحالية.

20 - السيدة باتون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يقدر تقديرا كبيرا عمل الوديع الذي يضطلع به الأمين العام، بما في ذلك اعتماده نظاما إلكترونيا لإجراء اتصالات الوديع. والولايات المتحدة هي الوديع لأكثر من 200 صك متعدد الأطراف، وهي تستخدم نظاما إلكترونيا لإجراء اتصالات الوديع الفعالة والكفؤة منذ عام 2020، والتي قدمت الأمم المتحدة نموذجا مفيدا لها. وهي تشجع الدول الأخرى

ذات الأهمية القانونية اللازمة لبدء نفاذ المعاهدات. وتسلط بيلاروس الضوء أيضا على الطابع التريجي للفقرة 3 من المادة 1 من النظام المتعلقة بتسجيل المعاهدات الدولية من جانب أي من الجهات الوديدة ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك.

28 - السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك): قال إن وضع إجراءات واضحة تكفل اليقين القانوني للمجتمع الدولي أمر أساسي لتعزيز المعاهدات الدولية وتوطيدها. وفي هذا الصدد، من الضروري تسجيل المعاهدات ونشرها وفقا للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. وترحب المكسيك بالتقدم المبين في قرار الجمعية العامة 120/76، ولا سيما التقدم المحرز فيما يتعلق بإدخال تعديلات على نظام أعمال المادة 102 من الميثاق.

29 - ومضى يقول إن التكنولوجيا أداة مفيدة لضمان استخدام الموارد بمزيد من الكفاءة ولتجنب التأخيرات غير الضرورية. ومن المهم مواصلة البحث عن أوجه التآزر والآليات للمساعدة في الاستجابة للطلبات الحالية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات تتطلب مزيدا من العمل والتعاون. وينبغي، على وجه الخصوص، معالجة الأعمال المتراكمة في الترجمات إلى اللغتين الفرنسية والإنكليزية قبل نشر المعاهدات، بغية تعزيز تعدد اللغات في المنظمة.

30 - وأردف قائلا إن المكسيك هي الوديع لـ 15 صكا دوليا، وهي تنفذ نظاما إلكترونيا للإخطار بالتوقيع وإيداع الصكوك منذ عام 2021. وفي حين تؤدي التكنولوجيا دورا رئيسيا في هذا الجهد، فإن وزارة الخارجية المكسيكية، بصفتها الوديع، تكفل أن تكون المعلومات التي يقدمها مقدمو الطلبات في شكل إلكتروني كاملة ومقروءة وتقي بجميع المتطلبات كالمعلومات المقدمة في شكل مطبوع. وتطبق المنصة أيضا تدابير أمنية لحماية هذه المعلومات بشكل فعال ومنع تحريفها.

31 - وتابع يقول إن اللجنة ستستفيد في دوراتها المقبلة من الحصول على تقرير من الأمين العام عن التغييرات التي تطرأ على ممارسات الدول، بما في ذلك الممارسات المتصلة باستخدام التكنولوجيا، بغية ضمان الحصول على معلومات مستوفاة عن ممارسات وأعمال قسم المعاهدات.

32 - السيدة ليتو (المملكة المتحدة): قالت إن المملكة المتحدة، بوصفها الوديع لأكثر من 50 معاهدة متعددة الأطراف، تهتم اهتماما شديدا بالموضوع قيد المناقشة. واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات هي الأساس الوطيد للإطار التعاهدي الدولي، وتستفيد جميع الدول من

قسم المعاهدات الأنشطة المتصلة بالقانون الدولي، في مقر الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، إسهما كبيرا في تعميم النظام التعاهدي الدولي.

24 - ومضى يقول إن بلده يرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإنشاء وتعزيز قاعدة بيانات إلكترونية للمعاهدات الدولية لأغراض التسجيل والإيداع، ولضمان إتاحتها للجمهور على نطاق أوسع. وتتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن تعهد معاهدات الدول الأعضاء وتعميمها على المجتمع الدولي، في إطار عملها الرامي إلى تعزيز وتوطيد النظام التعاهدي الدولي ودعم النظام المتعدد الأطراف القائم على القانون الدولي.

25 - وأردف قائلا إن وفد بلده يؤكد من جديد الأهمية الحاسمة للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، التي توفر الأساس القانوني لتسجيل المعاهدات الدولية ونشرها. ويساعد تسجيل المعاهدات ونشرها في الوقت المناسب وبدقة وبشكل كامل على دعم الوفاء بالالتزامات الواردة فيها، مما يساعد على ضمان استقرار النظام القانوني الدولي. ومع ذلك، يمكن إعادة النظر في بعض جوانب نظام أعمال المادة 102 من الميثاق، رغم أن أي تعديلات يجب أن تحظى بتأييد ساحق من الدول الأعضاء.

26 - وتابع يقول إن بيلاروس تؤيد أي تعديلات مقترحة تتفق مع اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، بما في ذلك التعديلات الرامية إلى الحفاظ على تعدد اللغات في الأمم المتحدة وتحسين فعالية عمل الأمانة العامة في تسجيل المعاهدات الدولية ونشرها. ويؤيد بلده أيضا الفقرة 3 من المادة 5 من نظام أعمال المادة 102 من الميثاق، المتعلقة بإدراج ترجمات على سبيل المجاملة لنصوص المعاهدات إلى أي من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، من أجل التعجيل بعملية النشر. وفي حين يترتب على إدخال تعديلات على المادتين 12 و 13 من النظام الأساسي نفقات مالية إضافية، فإن تلك التعديلات ستساعد أيضا على ضمان الامتثال لمبدأ تعدد اللغات ولمقاصد وأهداف النظام التعاهدي الدولي.

27 - وأعرب عن تأييد وفد بلده للموضوع الفرعي "أفضل ممارسات الجهات الوديدة للمعاهدات المتعددة الأطراف"، في ضوء العدد الكبير من الجهات الوديدة في العالم والنظم القانونية المختلفة التي تمثلها. وبالنظر إلى أنه قد يكون هناك أكثر من وديع واحد لمعاهدة دولية، فمن المهم جمع أكبر عدد ممكن من الممارسات المتعلقة بقانون المعاهدات من أجل تحديد أفضل الأحكام لضمان حفظ المعاهدات وتسجيلها وإعداد نسخ مصدق عليها، وكذلك لإبلاغ الأطراف بالصكوك

لقانون المعاهدات، ويعكس الحاجة إلى الحفاظ على تعدد اللغات داخل المنظمة، ويهدف إلى زيادة الكفاءة في تسجيل المعاهدات ونشرها.

36 - ومضت تقول إنها ترحب بأي تدابير لزيادة كفاءة قسم المعاهدات، لأنها يمكن أن تساعد على تحرير الموارد لمهام أخرى، مثل استكمال موجز ممارسة الأمين العام بوصفه وديعا للمعاهدات المتعددة الأطراف، وتعزيز قاعدة البيانات على الإنترنت، وبناء القدرات في مجال قانون المعاهدات. وترحب أيضا بأي جهود تبذل لمواءمة اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات مع ممارسات الدول في مجالات التسجيل والإيداع والنشر. وترى كولومبيا أن الحفاظ على نظام قانوني متين ومتسق بشأن قانون المعاهدات لا يزال يمثل أولوية. ولذلك فإنها ستواصل إسهامها النشط في عمل مكتب الشؤون القانونية ودعمه.

37 - السيدة أرومباك - مارتني (الفلبين): قالت إن التبادل النشط للمعلومات بشأن الممارسات التعاقدية، بما في ذلك تسجيل المعاهدات ونشرها، يساهم في تعزيز الوعي بعملية إبرام المعاهدات. وتساهم المعاهدات أيضا في إرساء نظام واضح لا جدال فيه للقانون الدولي. وترحب الفلبين بقرار مناقشة موضوع أفضل ممارسات الجهات الوديعة للمعاهدات المتعددة الأطراف، وب عقد مناسبات لتوقيع وإيداع المعاهدات تسمح للدول بإبراز أولوياتها المتصلة بالمعاهدات، فضلا عن إشارات التوقيع والانضمام والتصديق في الوقت المناسب من خلال منصة قسم المعاهدات. ويساعد أيضا توافر نسخ طبق الأصل مصدقة من الاتفاقات وغيرها من المعلومات ذات الصلة على التعجيل بعمليات التصديق المحلية.

38 - ومضت تقول إن وفد بلدها يرى قيمة كبيرة في موجز ممارسة الأمين العام بوصفه الوديع للمعاهدات المتعددة الأطراف الذي يعده قسم المعاهدات، والذي ينبغي استكمالها لصالح المزيد من الجهات الوديعة. وتشارك الفلبين أيضا في أعمال رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تتبع عن كثب أفضل ممارسات الأمين العام بوصفه الوديع، بما في ذلك عن طريق إشعار الدول الأعضاء فيها بتقديم أي من صكوك التصديق أو الانضمام وتعهد قاعدة بيانات إلكترونية متاحة للجمهور. وأخيرا، ينبغي للأمانة العامة أن تقدم تقريرا عن أفضل الممارسات التي يتبعها الأمين العام بوصفه الوديع للمعاهدات المتعددة الأطراف، لصالح الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الوديعة.

39 - السيدة موتسيبي (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتعديلات التي أدخلت على نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، مما ساعد على تبسيط دور الجهات الوديعة غير الأمين

الاستقرار الذي توفره، بما في ذلك قواعدها المتعلقة بمركز الجهات الوديعة ووظائفها. وتوفر ممارسة الأمين العام، على النحو المبين في دليل المعاهدات، توجيهات قيمة أيضا.

33 - وفيما يتعلق بأفضل الممارسات، يجب على الجهات الوديعة التصرف بنزاهة في أداء واجباتها. وفي هذا الصدد، يميز بلدها بين دوره كوديع وآرائه كدولة طرف في المعاهدة. ومن الأمور الأساسية أيضا تنفيذ نظام كفاء لخدمات الوديع يفي بمطالبات الحادي والعشرين. ومن آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التعقيدات في استلام نسخ مطبوعة من الصكوك. ولذلك فإن بلدها، بوصفه جهة وديعة، قد كيّف ممارساته فأخذ يشجع على إيداع نسخ إلكترونية من الصكوك مع القيام لاحقا بتوفير النسخ المطبوعة الأصلية في الوقت المناسب. ويعتبر تاريخ الحصول على النسخة الإلكترونية تاريخا للإيداع وأصبح هذا الاعتبار إجراء تشغيليا قياسيا. وتقدم المملكة المتحدة أيضا المشورة إلى الدول المستفسرة بشأن عملية الإيداع، بغية نشر المعرفة بالمعاهدات وضمان السرعة في أداء واجبات الوديع.

34 - ومضت تقول إن تعهد سجلات مستوفاة يسهل الوصول إليها من أفضل الممارسات الرئيسية الأخرى. وتصدر المملكة المتحدة، بوصفها الوديع، تأكيدا إلى الدولة المودعة عند نجاح عملية إيداع صك ما. وتبلغ الأطراف الأخرى في المعاهدة أيضا عبر مذكرة شفوية معممة بالإجراءات الأخيرة، وتستوفي قائمة حالة المعاهدة. وقالت إن بلدها ملتزم بشفافية بيانات المعاهدة التي يعالجها بوصفه جهة وديعة. وعلاوة على ذلك، فإنه يأخذ واجباته كأمين على صكوك المعاهدات الأصلية مأخذ الجد، بعد أن يضع إجراءات خاصة لنقلها إلى المحفوظات الوطنية وإمكانية الوصول إليها لاحقا. وتتطلع المملكة المتحدة إلى الاستماع إلى أمثلة أخرى لأفضل ممارسات الجهات الوديعة، بغية زيادة دعم قانون المعاهدات وممارساتها.

35 - السيدة بوتيرو (كولومبيا): قالت إن بلدها وديعٌ لعدة معاهدات، وهو يدرك المسؤوليات الرئيسية التي ينطوي عليها هذا الدور، مما أتاح له معرفة المزيد عن قانون المعاهدات، بما في ذلك اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. وإذ تدرك كولومبيا التكاليف التي قد تترتب على عمل الجهات الوديعة، فإنها على استعداد للنظر في أي مقترحات تهدف إلى تعزيز الشروط الموضوعية لعملية التسجيل، وإيداع المعاهدات المطبقة مؤقتا، ودور الجهات الوديعة الأخرى غير الأمم المتحدة، وترجمة المعاهدات، وسياسة النشر المحدود، في جملة أمور. وتؤيد كولومبيا، كقاعدة عامة، أي مقترح يتسق مع اتفاقية فيينا

من تراكم الأعمال المتأخرة فيما يتعلق بنشر مجموعة المعاهدات وضرورة النهوض بتعدد اللغات. وبما أن تعزيز تعدد اللغات يتطلب مشاركة والتزاماً نشطين من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، فمن المهم ضمان التكافؤ بين اللغات الرسمية الست، مع الاستمرار أيضاً في تحديث النظام المتعلق بتسجيل المعاهدات لإدراج أحدث التطورات في التكنولوجيا وتعزيز نظام تسجيل المعاهدات ونشرها. ومن شأن تسجيل المعاهدات ونشرها بأي لغة من اللغات الرسمية، مع ترجمتها إلى أي من هذه اللغات، أن يساعد على تعزيز تعدد اللغات مع تحقيق وفورات في الموارد للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

44 - السيدة جاو يانروي (الصين): قالت إن بلدها يعمل حالياً كجهة وديعة لعدد مختلف من المعاهدات المتعددة الأطراف وهو ملتزم بالوفاء بواجباته في هذا الصدد، فضلاً عن الحفاظ على التعاون المستمر مع البلدان الأخرى. وتشجع الصين قسم المعاهدات على استئناف حلقات العمل التي ينظمها بشأن قانون المعاهدات وممارساتها ومواصلة جهوده الرامية إلى تقديم الدعم وبناء القدرات للبلدان بشأن إدارة المعاهدات والعمل كجهة وديعة للمعاهدات المتعددة الأطراف. وبعض المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لم تتوفر لها بعد ترجمات رسمية إلى اللغة الصينية. وينبغي تشجيع هذه الترجمات بغية إعلاء القيمة الأساسية لتعدد اللغات في المنظمة. والصين مستعدة للعمل مع جميع البلدان لإجراء مناقشات عملية بشأن قانون المعاهدات والممارسات التعاقدية.

45 - السيدة فلوريس سوتو (السلفادور): قالت إن حماية النظام القانوني الدولي تستلزم تجهيز المعاهدات والاتفاقات الدولية وتسجيلها ونشرها وفقاً للأصول القانونية وفي الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، ترحب السلفادور بالتعديلات التي أدخلت على نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تمكن من تحديث أساليب تسجيل المعاهدات الدولية ونشرها. وقد أبرز هذا التقدم الحاجة المتزايدة إلى النظر في أساليب أخرى للتحديث المستمر للتكنولوجيات الجديدة وتعزيز استخدامها، بما في ذلك إنشاء نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 120/76.

46 - ومضت تقول إن وفد بلدها يثني على عمل قسم المعاهدات، لا سيما بالنظر إلى الزيادة الكبيرة والمستمرة في كمية الصكوك القانونية الدولية التي يجري إصدارها. وينبغي للأمين العام أن يدعم الجهود الرامية إلى تيسير عمله، بما في ذلك من خلال بناء القدرات على

العام. وفي حين يشمل هذا النظام تشجيع الجهات الوديعة على تسجيل المعاهدات، فإن هذا التسجيل ينبغي أن يكون أيضاً أمراً واجباً تمثلياً مع المادة 102 من الميثاق والفقرة 1 (ز) من المادة 77 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

40 - ومضت تقول إن الأمين العام بذل جهوداً كبيرة لتطوير قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإلكترونية للمعاهدات وتعزيزها. وفي الوقت نفسه، هناك تراكم مثير للقلق في نشر المعاهدات، يمكن القضاء عليه بالاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي الحديثة واستخدام الوسائل الإلكترونية لنشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. ومن شأن تمكين الأمانة العامة من استخدام سلطاتها التقديرية لتقرير ما إذا كانت ستشتر بالكمال الاتفاقات المتعددة الأطراف التي ستنشرها أيضاً الجهات الوديعة لها أن يساعد على الحد من الأعمال المتراكمة في نشر المعاهدات وفي تعبئة الموارد.

41 - وأردفت قائلة إن جنوب أفريقيا تدعو إلى النظر في استخدام نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات لتيسير تقديم الطلبات، مع مراعاة التحديات التي يواجهها العديد من البلدان النامية في الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وينبغي أيضاً أن ينظم قسم المعاهدات حلقات عمل متخصصة للجهات الوديعة للمعاهدات المتعددة الأطراف، تركز على الممارسات المتبعة في المعاهدات ووظائفها والتزامات الجهات الوديعة.

42 - السيد مورا (كوبا): قال إن المعاهدات، وهي وسيلة مباشرة ورسمية لإنشاء القانون الدولي، تشكل المصدر الرئيسي للقانون الدولي وحجر الزاوية في العلاقات الدولية القائمة على القواعد. وهي أداة هامة لصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي. وأضاف قائلاً إن منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة السادسة، تؤدي دوراً هاماً في ضمان شفافية المعاهدات التي تبرمها الدول الأعضاء وفي تعزيز وتشجيع الإطار التعاهدي الدولي. ويقدم قسم المعاهدات دعماً قيماً للدول الأعضاء في شكل أنشطة لبناء القدرات والمنشورات والمساعدة التقنية. والحلقات الدراسية التي يقدمها ذات قيمة خاصة وينبغي توسيع نطاقها على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال التبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء إلى الصناديق الاستثمارية.

43 - واستطرد قائلاً إن استخدام الموارد الإلكترونية قد يساعد في التغلب على أوجه القصور الحالية في نظام نشر المعاهدات. ويمكن تحديث ممارسات نشر المعاهدات، مع الموازنة بين الدعوات إلى الحد

علامات اختبار الأسلحة النارية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعيين بلدها مؤخرا الوديق لاتفاقية ليوبليانا - لاهاي بشأن التعاون الدولي في التحقيق والملاحقة القضائية على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية.

51 - السيدة أجيلي (نيجيريا): قالت إن وفد بلدها يرحب باعتماد قرار الجمعية العامة 120/76 ويثني على الأمانة العامة لما تبذله من جهود لضمان الشمولية والشفافية واليسر في تسجيل المعاهدات ونشرها في الأمم المتحدة. وترحب نيجيريا بالتعديلات التي أدخلت على المواد 5 و 7 و 9 و 13 من نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تيسير تقديم الطلبات بالوسائل الإلكترونية. وتحث الدول الأعضاء على النظر في إمكانية إدخال أداة إلكترونية لتسجيل المعاهدات والمشاركة أيضا في مناقشة متعمقة بشأن دور الجهات الوديعية.

52 - ومضت تقول إن وفد بلدها يرحب بسياسة المنظمة بشأن ترجمة المعاهدات، ولكنه يدرك أهمية تعدد اللغات في عمل الأمم المتحدة وأهمية عدم إنشاء التزامات جديدة للدول الأعضاء. ويعد تبسيط إجراءات تسجيل المعاهدات ونشرها أمرا أساسيا لإيجاد حل طويل الأجل لتراكم عدد المعاهدات التي لم تنشر بعد. وقد يكون الاختلال الجغرافي في تسجيل المعاهدات ناتجا عن عدم كفاية فرص الحصول على الموارد اللازمة في بعض المناطق.

53 - وأردفت قائلة إن المساعدة التقنية حاسمة لتمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بفعالية وكفاءة. وفي هذا الصدد، ترحب نيجيريا بمبادرات من قبيل الدورة الدراسية الإقليمية في القانون الدولي لأفريقيا وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وتضمن إتاحة المزيد من الفرص لمساعدة مؤسساتها القضائية على مواصلة التقدم. وسيواصل وفد بلدها دعم الجهود التي يبذلها قسم المعاهدات لتعزيز الإطار التعاهدي للأمم المتحدة بما يتماشى مع أوجه التقدم التكنولوجي.

54 - السيد نيانيد (الكاميرون): قال إن وفد بلده يثني على الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعديلات المدخلة على نظام إعمال المادة 102 من الميثاق بهدف تيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات في ممارسة تسجيل المعاهدات بغية إنشاء أداة إلكترونية لتسجيل المعاهدات. وقد اتخذ قسم المعاهدات خطوة هامة نحو تحسين أساليب تسجيل المعاهدات، وهو أمر مفيد في نشر القانون الدولي وتعزيز النظام القانوني الدولي. ومع ذلك،

استخدام التكنولوجيات الرقمية الجديدة. وتتيح الدورات وحلقات العمل المتعلقة بقانون المعاهدات فرصة قيمة أيضا لبناء القدرات فيما بين الدول الأعضاء وتعزيز الإطار التعاهدي الدولي. ومن الضروري مواصلة تعزيز المعارف والممارسات المتعلقة بقانون المعاهدات. ولذلك، ينبغي النظر في توفير موارد ومقترحات مالية بديلة من أجل التغلب على القيود القائمة على الميزانية.

47 - السيدة عبد الكريم (ماليزيا): قالت إن تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية ونشرها عملا بالمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 80 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات من شأنهما أن يعززا المزيد من الشفافية في إدارة العلاقات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع تسجيل الجهات الوديعية للمعاهدات أو الاتفاقات الدولية وفقا للفقرة 3 من المادة 1 من نظام إعمال المادة 102 من الميثاق دون أن يكون إلزاميا، تمشيا مع المادة 77 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. وترحب ماليزيا باستعراض النظام في الوقت المناسب بغية تيسير تقديم الطلبات وتسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية إلكترونيا.

48 - وفي ضوء التحديات التي تواجهها الأمانة العامة في معالجة الأعمال المتراكمة في نشر المعاهدات والاتفاقات الدولية، فضلا عن نقص الموارد لدى الدول الأعضاء، ينبغي إعادة النظر في اشتراط أن تترجم الأمانة العامة المعاهدات والاتفاقات الدولية إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية. ومن شأن القيام بذلك أن يعزز المساواة في احترام جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بينما يساعد على الحد من الأعمال المتراكمة التي تواجهها الأمانة العامة.

49 - السيدة دي ريس (بلجيكا): قالت إن بلدها هو وديق كثير من المعاهدات المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى الاتفاقات المبرمة في سياق بلدان اتحاد بنلوكس والجماعات الأوروبية. وتنفذ بلجيكا قانون المعاهدات تمشيا مع اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ومع أحكام المعاهدات التي هي جهتها الوديعية. وهي مسؤولة أيضا، بوصفها الوديع، عن تسجيل المعاهدات لدى الأمين العام واستكمال قائمة الدول الأطراف في المعاهدات المعنية، وهذه المعاهدات متاحة على الموقع الشبكي لوزارة الخارجية البلجيكية.

50 - ومضت تقول إن المجالات المشمولة بالمعاهدات التي تكون بلجيكا الجهة الوديعية لها تضم المسائل الجمركية، وسلامة الملاحة الجوية، والنقل بالسكك الحديدية، والقانون البحري، والملكية الفكرية، فضلا عن الاتفاق المتعلق بمركز البعثات وممثلي الدول الثالثة لدى منظمة حلف شمال الأطلسي واتفاقية الاعتراف المتبادل بصحة

ينبغي إيلاء اهتمام أكبر من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في تسجيل المعاهدات ونشرها، من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية وتنظيم حلقات عمل بشأن المعاهدات والممارسات التعاقدية.

55 - ومضى يقول إن وجود نظام فعال وميسر لتسجيل المعاهدات ونشرها أمر أساسي للإطار التعاقد الدولي، لأنه يساهم في تحقيق الشفافية ونشر القانون الدولي. وتؤيد الكاميرون تنفيذ جميع إجراءات التسجيل الفعالة والأقل تكلفة المتاحة للدول الأعضاء، فضلا عن اتباع نهج مختلط ينطوي على اللجوء إلى التكنولوجيا المتقدمة وغيرها من التدابير الإضافية. غير أن الحفاظ على سلامة تلك الصكوك أمر بالغ الأهمية.

56 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يدعو إلى التركيز بوجه خاص على رقمنة الوثائق، التي تشكل خطرا أمنيا حقيقيا، بالنظر إلى التحديات المتزايدة التعقيد التي تواجهها خدمات المعلومات. وينبغي تحليل هذه المخاطر، ولا سيما فيما يتعلق بتجهيز الوثائق وحفظها، مع وضع إجراءات مأمونة للوصول إليها، وهي مسائل ضرورية لسلامة البيانات. وينبغي أيضا اتخاذ التدابير المناسبة للحماية من التعديل غير القانوني للبيانات الموقعة. وفي ضوء النفقات الإضافية الناجمة عن هذه الاحتياجات، ينبغي توجيه قدر كبير من التمويل إلى قسم المعاهدات. وينبغي للأمانة العامة أيضا أن تكفل نشر المعاهدات بجميع اللغات الرسمية، لضمان أن تظل هذه الوثائق في متناول الجميع.

رُفعت الجلسة الساعة 16:40.